LC/35-WP/7-6
14/5/13

اللجنة القانونية — الدورة الخامسة والثلاثون

(مونتريال، ٦-٢٠١٣/٥/١٥)

البند رقم ٧: تقرير عن الأعمال المنجزة في هذه الدورة

مشروع التقرير عن أعمال اللجنة القانونية
خلال دورتها الخامسة والثلاثين

١- الفقرات ١:٤ إلى ٥:٤ المرفقة في مشروع تقرير اللجنة القانونية مرتبطة بالبند رقم ٤ من جدول الأعمال.

- - - - - - - - -

البند رقم ٤ من جدول الأعمال: استعراض برنامج العمل العام للجنة القانونية

٤ - ١ عقب تقديم ورقة العمل LC/35-WP/4-1 (*استعراض برنامج العمل العام للجنة القانونية*)، تساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي أن تظل جميع البنود على برنامج عمل اللجنة. وأشار الوفد إلى أن بنوداً أخرى متعلقة بعمل الايكاو، مثل تنفيذ الدول للقواعد والتوصيات الدولية وتنفيذ الدول للمعاهدات وامتثال الدول للقواعد والتوصيات الدولية، خاصة في مجالي السلامة والأمن، لم تدرج في برنامج العمل، بينما أنه، مثلا، لا يُنجز حاليا أي عمل بشأن البند ٤ من برنامج العمل، الذي يتناول الضمانات الدولية للمعدات المنقولة (معدات الطائرات). وأوضح الوفد كذلك أن إعادة ترتيب أولويات البنود المتبقية في برنامج العمل سليمة.

٤ - ٢ وأعطى الرئيس المندوبين فكرة عامة عن الوضع الراهن لبرنامج العمل، حسب ما هو مبين في الفقرة ٥ من ورقة العمل LC/35-WP/4-1.

٤ - ٣ وعقب الفكرة العامة المقدمة من الرئيس، تركزت المناقشة أولياً على البند رقم ٣ - *النظر في وضع اطار قانوني بشأن نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)، بما في ذلك النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية (GNSS) والهيئات الإقليمية المتعددة الجنسيات* - بعد أن اقترح أحد الوفود حذفه من برنامج العمل (أو تخفيضه على سلم الأولوية على الأقل)، استنادا إلى أنه ظل على برنامج العمل لعشرين سنة ولم يشهد أي نشاط منذ عام ٢٠٠٤. وعقب ذلك أخذت الكلمة عدة وفود لمعارضة حذف البند رقم ٣ من برنامج العمل، وأشار أحد الوفود إلى أن الافتقار للتقدم بشأن هذا البند يُعزى أساسا أنه أدرجته أصلا وساندته دول أفريقية عديدة بشرط أن يشمل أي نظام دولي للملاحة بالأقمار الصناعية "مساعدة فنية" وأن هذه المساعدة لم تُقدم. واعترض وفد أيضا على حذف البند رقم ٣ من برنامج العمل مضيفاً أن حذفه استنادا لعدم التقدم لن يفعل سوى جعل التقدم أصعب بكثير. وأيدت وفود أخرى حذف البند رقم ٣ من برنامج العمل، وأشار أحد هذه الوفود إلى أنه يمكن إعادة البند في المستقبل عندما توجد إمكانية للمزيد من التقدم.

٤ - ٤ وإلى جانب المناقشة بشأن الحذف/إعادة ترتيب الأولوية المقترحة للبند رقم ٣، قدمت الوفود أيضا اقتراحات مختلفة لإعادة ترتيب أولوية بنود أخرى مختلفة مدرجة في برنامج العمل، ولكن لم يوجد توافق آراء واضح فيما يتعلق بهذه الاقتراحات، باستثناء اقتراح إعطاء درجة أعلى من الأولوية للبند رقم ٧ - *النظر في وضع إرشادات بشأن تضارب المصالح* - الذي حظى بتأييد واسع النطاق.

٤ - ٥ ثم قدم **الرئيس ملخصه** للمناقشة بشأن البند رقم ٤ من جدول الأعمال، حيث لاحظ أنه بسبب عدم وجود توافق آراء واضح بشأن حذف البند رقم ٣ من برنامج العمل، سيظل في برنامج العمل بأولويته الحالية. واقترح كذلك أنه، استنادا إلى المناقشات، سيتم رفع درجة أولوية البند رقم ٧ من برنامج العمل إلى البند رقم ٥ وتخفيض أولوية البندين رقم ٥ و ٦ بناء على ذلك.